

دراسة تاريخية لبعض اوضاع التعليم في جنوب اليمن

خلال الفترة (١٩٦٧م وحتى ١٩٩٠م)

د. سليم عبده قائد القباطي

كلية التربية/المحويت - جامعة صنعاء

الإطار العام للبحث

المقدمة..

تعد دراسة اوضاع التعليم والعوامل والظروف التي عاشت في وسطها في الفترات السابقة للوضع الحالي للتعليم مسألة حيوية لفهم كيفية حدوثها وإدراك جذور مشكلاتها وطرق تعديّلها وتغييرها إلى الأفضل.^(١)

إن ما يواجه اوضاع التعليم في الحاضر من مشكلات، قد يكون اثراً لأخطاء وجوانب قصور شابت ماسبق من خطوات واجراءات، مما يجعل دراسة ماضي هذه الاوضاع مسألة ضرورية حتى لانفاجئ في تطويرنا لأوضاع التعليم الراهنه تكرر اخطأ الماضي وجوانب القصور فيه ونغفل عما سبق إن واجهنا من اخطأ.^(٢)

ومن هنا كان اهتمام الباحث بدراسة اوضاع التعليم في جنوب اليمن، والعوامل والظروف التي عاشت في وسطها خلال الفترة ١٩٦٧م (وهو عام الاستقلال من الاستعمار البريطاني)، وحتى عام ١٩٩٠م (وهو عام اعادة الوحدة اليمنية) للتعرف على اوضاع التعليم خلال هذه الفترة والعوامل والظروف التي عاشت في وسطها هذه الاوضاع.

مشكلة البحث..

رزح جنوب اليمن تحت الاحتلال البريطاني فترة طويلة امتدت من ١٨٣٩م وحتى عام ١٩٦٧م وعلى الرغم من طول هذه الفترة الا انها لم تقد البلاد كثيراً، باعتراف اخر مندوب سامي للاحتلال بجنوب اليمن (هيمفري تربلفيان).^(٣)

وهذا يعني ان الاستعمار قد تقاعس عن تقديم المفيد للبلاد خلال فترة احتلاله الطويلة وقد كان لذلك تاثير على مسار الاوضاع و في مقدمتها اوضاع التعليم، وعلى الرغم من الجهود التي

بذلتها الدولة بعد الاستقلال في تطوير هذه الاوضاع الا ان هذه الجهود لم تات ثمارها بصورة كاملة.

تحديد مشكلة البحث..

يمكن تحديد مشكلة البحث في الاتي:

س١- ما أوضاع التعليم في جنوب اليمن بعد الاستقلال ١٩٦٧م وحتى إعادة الوحدة اليمنية ١٩٩٠م ؟

س٢- ما العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة من بعد الاستقلال وحتى إعادة الوحدة اليمنية ؟

أهداف البحث..

يستهدف البحث التعرف على بعض اوضاع التعليم في جنوب اليمن من بعد الاستقلال عام ١٩٦٧م وحتى إعادة الوحدة اليمنية ١٩٩٠م والظروف والعوامل التي عاشت في وسطها هذه الاوضاع خلال هذه الفترة.

حدود البحث..

يقتصر البحث على دراسة الاتي:

١. بعض اوضاع التعليم في جنوب اليمن المتعلقة بالفلسفة التربوية والسياسة التعليمية والسلم التعليمي والمناهج الدراسية والادارة التعليمية خلال الفترة من ١٩٦٧م وحتى ١٩٩٠م.

٢. بعض العوامل والظروف التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم والمتعلقة بالعوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

منهج البحث..

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج التاريخي، الذي يساعد على تعميق فهم المشكلات التربوية والتعليمية وجذورها التاريخية، وتوفير المادة العلمية اللازمة لإدراك الصلة بين التربية وبيئاتها التربوية والإجتماعية بكل مكوناتها، والعوامل المؤثرة والمتأثرة بها^(٤)، حيث تم استخدام خطواته في كتابة البحث وجمع المادة العلمية وتحليلها، عن المراحل التي مرت بها اوضاع التعليم

في جنوب اليمن من بعد الاستقلال عام ١٩٦٧م وحتى إعادة الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، والعوامل والظروف التي كانت سائدة في هذه المراحل.

مصطلحات البحث..

الفلسفة التربوية: ويقصد بها الرؤية الفكرية والنظرية الشاملة التي تستند إليها الاهداف التي توجه نظام التعليم والنشاط التربوي كله. (٥)

السياسة التعليمية..

ويقصد بها الاختيار والتحديد من بين الاهداف إلى مستوى يمكن تسميته (الاغراض) وتمثل السياسة التعليمية الخطوة التالية بعد الفلسفة التربوية في توجيه النشاط التعليمي. (٦)

النظام..

هو الكيان المتكامل الذي يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة يقوم بينها علاقة تبادلية من أجل أداء وظائف وأنشطة تكون محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحققه النظام كله. (٧)

خطوات البحث..

- الخطوة الاولى: العوامل والظروف التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م.
- الخطوة الثانية: اوضاع التعليم خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م.
- الخطوة الثالثة: العوامل والظروف التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م.
- الخطوة الرابعة: اوضاع التعليم خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م.
- الخطوة الخامسة: نتائج البحث.
- الخطوة السادسة: مقترحات البحث.

العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م.

يمكن تناول العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشت في وسطها
اوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م على النحو الآتي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

كان الوضع الإقتصادي في جنوب اليمن عشية رحيل الإستعمار البريطاني وضعاً سيئاً، وهذا ما عبر عنه هيمغري تريلفان آخر مندوب سامي للإحتلال البريطاني في عدن (ان فترة احتلالنا لم نقد البلاد كثيراً وظهرت جمهورية اليمن الجنوبية دون ان يكون لها اصدقاء وانما وعد بمعونة مؤقتة وبمصادر محلية لاتستطيع ان تعطي سوى ثلث من مصروفاتها).^(٨)

وقد أدى هذا الوضع السيئ الى اتخاذ الحكومة (التي تسلمت زمام الحكم بعيد رحيل الإستعمار البريطاني) بعض الاجراءات الإقتصادية واصدار قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار الا ان هذه الاجراءات لم تكن مفيدة ونجم عنها انعكاسات سلبية كان من بينها تخفيض الرواتب وقلة الكفاية الانتاجية للموظف الذي خفض راتبه وعلى نظرته للحاضر والمستقبل، اما قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار فلم يجذب المستثمرين بل نفرهم عندما نص على الإستيلاء والمصادره.^(٩)

وقد كان لهذا الوضع السيء للاقتصاد عشية رحيل الإستعمار البريطاني تأثير على اوضاع التعليم، حيث واجهت نقصاً حاداً في الامكانيات المادية والبشرية، اذ أشار التقرير العام لوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ١٩٧١/٧٠م الصادر في ١٢/٨/١٩٧١م الى معاناة جهاز التخطيط التربوي من نقص العاملين فيه من حيث الكم والكيف اضافة الى النقص الحاد في الامكانيات المادية المطلوب توافرها فيه.

وهذا الوضع لم يكن مقصوراً على جهاز التخطيط التربوي فحسب، بل شمل اجهزة الوزارة الأخرى أيضاً وخاصة الفنية منها وفي مقدمتها جهاز التوجيه الفني والتفتيش الاداري، فقد واجهت الوزارة صعوبة اصدار كتاب التقرير التربوي الاحصائي السنوي لعام ١٩٧١/٧٠م لقلة الامكانيات البشرية والفنية والمطبعة، وحال هذا الوضع السيئ للامكانيات البشرية والمادية دون الاستمرار في صدور العدد الثاني من النشرة الشهرية عن نشاطات واخبار المدارس والوزارة، وقد ظل هذا الوضع قائماً على ما هو عليه الى حين تسلمت الوزارة مطبعة (الافست) المهدهاء من منظمة اليونيسكو لكن المشكلة لم تحل على الفور لعدم توافر الخبرات الفنية اللازمة لتشغيل المطبعة.^(١٠)

وقد شهد المجال الاقتصادي في السنوات الاولى التي تلت رحيل الاستعمار البريطاني استئصال جذري لبنيته وتحول كامل لمساره، فقد عملت الحكومة بعد انقلاب ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩م بهدم البنية الاقتصادية التي كانت قائمة عشية رحيل الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن واتخذت سلسلة من الاجراءات شملت مختلف مجالات الاقتصاد^(١١)، واقامت على اثرها بنيه اقتصادية جديدة مستوحاة من الافكار الاشتراكية.

ثانياً: العوامل السياسية:

كانت الجبهة القومية في جنوب اليمن تضم لفيماً من الماركسين والقوميين والتي تأسست في عهد الاحتلال الانجليزي، وعندما حان الأوان للاستعمار الانجليزي ان يحزم حقائبه وامتنعته ليغادر جنوب اليمن أوعز للجبهة القومية لتهيئة نفسها باستلام المستعمرة وهذا ما أكدّه إنيحاز الاستعمار الانجليزي إلى جانب الجبهة القومية، وكان هذا الإنيحاز مدفوعاً بعدة أهداف كان من بينها قطع الطريق أمام جبهة التحرير الموالية لحكومة شمال اليمن من أن تتسلم السلطة في جنوب اليمن بعد رحيله، والثاني ترسيخ كيان مستقل في جنوب اليمن عن شماله وهذا لا يمكن ألا بدعم الجبهة القومية، والثالث المقايضة الاستعمارية الصليبية الغربية ممثلة في الانجليز والاستعمار الشرقي الاشتراكي ممثلاً في الاتحاد السوفيتي والتي تمثلت في تسليم الاستعمار الانجليزي في جنوب اليمن السلطة عند رحيله لاتباع الاستعمار الاشتراكي في جنوب اليمن الذين كانوا ينطوون تحت راية الجبهة القومية، لزم الاستعمار الاشتراكي السوفيتي الصمت وجانب الحياد في النزاع العربي الاسرائيلي.

ومن هنا جاء تصريح (انداريه جروميكو) وزير خارجية الدولة الاشتراكية الماركسية انذاك (الاتحاد السوفيتي) والذي جاء فيه: بعد انسحاب القوات البريطانية من امارات اتحاد الجنوب العربي فإنه يجب العمل على إنشاء دولة اشتراكية مستقلة في هذه المنطقة، وان الاتحاد السوفيتي يحتفظ لنفسه بحق التصرف تجاه أي حل تقرره الامم المتحدة تجاه مشكلة الشرق الاوسط وخصوصاً منطقة عدن، وقد اثبت هذا التصريح (كريستوف فون إيمهون) في كتابه (مبارزة في البحر المتوسط) وترجمته وزارة الاعلام المصرية واصدرته هيئة استعلاماتها ضمن سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧ عام ١٩٦٧م صفحة ١١٨. (١٢)

وقد صدر هذا التصريح في ٢٩ اذار (مارس) ١٩٦٧م^(١٣) أي قبل حرب حزيران بين العرب واسرائيل بشهرين وقبل رحيل الانجليز عن عدن بثمانية اشهر.

وقد تم بالفعل تحقيق هذه المقايضة، فقد لزم الاستعمار الاشتراكي السوفيتي الصمت في حرب حزيران ١٩٦٧م بين العرب واسرائيل وتخلي عن تقديم دعم حقيقي وفعال لحلفائه العرب في مصر وسوريا، وقام الاستعمار الانجليزي بتسليم جنوب اليمن في ٣٠ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٧م لاتباع الاستعماري الاشتراكي السوفيتي الذين كانوا منطوين -كما اسلفنا- تحت راية الجبهة القومية من خلال دعمه الفعال بشقيه، العسكري والسياسي، للجبهة القومية وقد تمثل هذا الدعم في وقوف الجيش الذي كان تحت هيمنة الاستعمار الى جانب الجبهة القومية كما ساهم الطيران الملكي البريطاني في سحق قوات جبهة التحرير في كرش والعبر، هذا على المستوى العسكري، اما على المستوى السياسي فقد اعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على بدء المفاوضات مع الجبهة القومية وهذا اعتراف ضمني بشرعية الجبهة القومية من قبل الحكومة البريطانية بتسلم مقاليد الامور في جنوب اليمن بعد رحيل تواجدها العسكري منه، و بدأت بالفعل المفاوضات بين حكومة الاستعمار البريطاني و بين الجبهة القومية في جنيف، وفي ٢٨ تشرين ثاني ١٩٦٧م غادر (همغري تريفيان) اخر حاكم بريطاني لجنوب اليمن عدن^(١٤) وتم تسليم مقاليد الامور في جنوب اليمن للجبهة القومية لتطوي بذلك المناطق الجنوبية والشرقية صفحات الاستعمار المباشر الغربي ممثلاً في الانجليز لتبدأ حياة جديدة ليس في ظل الاستقلال ولكن في ظل استعمار جديد غير مباشر تمثل في الاستعمار الاشتراكي السوفيتي.

لقد فضل الاتجاه الاشتراكي في الجبهة القومية الا يظهر على السطح مباشرة عقب رحيل الاستعمار الانجليزي فأفسح المجال للعناصر القومية في الجبهة القومية بأن تظهر على السطح في ادارة شؤون البلاد حتى يتسنى له ترتيب اوضاعه في ظله، من اجل الانقضاض على السلطة في الوقت المناسب.

وبالفعل تم ذلك ودخل الاتجاه الاشتراكي في صراع مع الاتجاه القومي، وقد اسفر هذا الصراع عن انتصار الاتجاه الاشتراكي فقد خرج المؤتمر الرابع للجبهة القومية بقرارات في صالح الاتجاه الاشتراكي مما اتاح له فرصة تشديد الخناق على الاتجاه القومي بقيادة قحطان الشعبي ومن في صفه، وفي ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٩م سيطر الاتجاه الاشتراكي في الجبهة القومية على الاداعة، واذيع قرار القيادة العامة بقبول استقالة قحطان الشعبي من كافة مناصبه واصبح عبدالفتاح اسماعيل أميناً عاماً للجبهة القومية.^(١٥)

وبذلك خرج الاتجاه الاشتراكي من الظل ليستولي بصوره كاملة على مقاليد السلطة في جنوب اليمن واتخذ من اجل احكام قبضته وترسيخ توجهاته الاشتراكية الماركسية اللينينية العديد من الاجراءات كان في مقدمتها الاتي^(١٦):

- فصل (٢١) عضواً من القيادة العامة.
- تطهير جذري في الجيش والامن.
- تشكيل الميليشيات والقوات الشعبية.
- التوجه نحو الاشتراكية الماركسية اللينينية.
- المصادقة على دستور للبلاد من قبل القيادة العامة للجبهة القومية في ٣٠/١١/١٩٧٠م.

لكن القضاء على الاتجاه القومي في الجبهة القومية من قبل الاتجاه الاشتراكي في الجبهة القومية لم يضع حداً للصراع على السلطة داخل الجبهة القومية، فقد نشب صراع جديد بين الاتجاه الاشتراكي المتطرف في التنظيم السياسي للجبهة القومية وبين محمد علي هيثم رئيس الوزراء، حسم هذا الصراع لصالح الاتجاه الاشتراكي حيث أطيح بمحمد علي هيثم في تموز (يوليو) ١٩٧١م وأعلن ابعاده وتم اتخاذ اجراءات وقرارات زادت من تشديد قبضة الاتجاه الاشتراكي المتطرف على السلطة. (١٧)

ثالثاً: العوامل الاجتماعية:

قام النظام الحاكم في هذه الفترة بتهيئة المجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية لتقبل قيم وثقافة وإخلاق الاشتراكية الماركسية اللينينية من خلال خطابه الاعلامي والأيدلوجي، وفي الوقت نفسه عمل على النيل من قيم وثقافة وعادات وتقاليد وإخلاق أبناء الشعب اليمني وعلاقتهم الاجتماعية في هذه المحافظات والتقليل من أهميتها وعدها عائقاً أمام التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أوضاع التعليم في جنوب اليمن بعد الاستقلال خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م

يمكن تناول أوضاع التعليم في جنوب اليمن بعد الاستقلال خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م على النحو الآتي:

١. الفلسفة التربوية: لم يتم وضع فلسفة تربوية للنظام التعليمي عقب رحيل الاستعمار الانجليزي في ٣٠/١١/١٩٦٧م تعكس فلسفة المجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية وتتماشى مع ظروف البيئة المحلية وتلبي متطلباتها، وإنما تم تبني فلسفة تربوية تتفق مع توجهات النظام الحاكم القائمة على الأفكار العلمانية وفي مقدمتها الأفكار الاشتراكية والتي حددها ما عرف بالميثاق الوطني للجهة القومية والذي تضمن عدة قضايا كان في مقدمتها الآتي^(١٨):

- أ. استبدال الواقع الحالي للمجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية بواقع اجتماعي تقدمي.
- ب. إعادة تنظيم الحقل التعليمي والتربوي على اسس ثورية تحقق الاهداف والمبادئ المنشودة.
- ج. فتح المعاهد المهنية المختلفة والجامعات بوصفها أموراً ضرورية وعاجلة لما تتطلبه خطة التنمية والبناء الاشتراكي.

٢. السياسة التعليمية: كان النظام التعليمي في المناطق الجنوبية والشرقية عشية رحيل الاستعمار الانجليزي في ٣٠/١١/١٩٦٧م ممزقاً يشوبه بعض التباين، وعندما تم تشكيل اول حكومة بعد رحيل الاستعمار تم رسم سياسة تعليمية استهدفت تجاوز هذا الوضع وتحديد معالم السياسة التعليمية لفترة ما بعد رحيل الاستعمار وتم عرضها على مجلس الوزراء الذي صادق عليها في ٢٠ شوال ١٣٨٧هـ - ٢٠/١/١٩٦٨م التي تضمنت الخطوات الآتية:

- أ. العمل على الانضمام الى ميثاق الوحدة العربية الثقافية واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ بنود هذا الميثاق مع مراعاة الواقع التعليمي ومتطلباته.
- ب. اقامة الهياكل التربوية لتنفيذ قرار تغيير المناهج وتوحيدها على مستوى الجمهورية مع مراعاة الظروف الاقتصادية والامكانات المتاحة.

ج. توحيد الانظمة القائمة والمختلفة على وفق النظام العربي الموحد القائم على اساس المراحل التعليمية الثلاث التالية:

- المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة فيها ست سنوات.
- المرحلة الاعدادية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.
- المرحلة الثانوية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.

على ان تعقد الامتحانات في نهاية كل مرحلة دراسية للحصول على شهادة تلك المرحلة.

د. استمرار عقد الامتحانات للشهادة السودانية لعامي ١٩٦٩/٦٨ و ١٩٧٠/٦٩ فقط.

هـ. السماح للطلبة الذين انهوا المرحلة الثانوية ودخلوا امتحانات كامبردج لسنة ١٩٦٧م بإعادة الامتحان المذكور في سنتي ٦٨، ١٩٦٩م من منازلهم.

و. تدريس جميع المواد الدراسية (ما عدا اللغة الاجنبية) في مختلف المراحل الدراسية باللغة العربية، وكذلك التعليم الفني.

ز. ارسال وفد الى السودان للمداولة ورفع طلب الوزارة باستمرار امتحانات الشهادة السودانية لسنتين ٦٩، ١٩٧٠م والى مصر للاطلاع على مناهج الصفين الخامس والسادس من اجل اقرارها والاستفادة من كتبها الدراسية.

ح. وضع تقويم مدرسي موحد يطبق على مستوى الجمهورية.

٣. السلم التعليمي: كان السلم التعليمي في جنوب اليمن في عهد الاحتلال الانجليزي مكوناً من الاتي:

- أ. اربع سنوات ابتدائي وثلاث سنوات اعدادي واربع سنوات ثانوي، في المحميات الغربية ومستعمرة عدن.
- ب. اربع سنوات ابتدائي واربع سنوات اعدادي واربع سنوات ثانوي في المحميات الشرقية.

وقد تم التخلص من هذا الوضع بعد رحيل الاستعمار الانجليزي حيث تم توحيد

السلم التعليمي في نظام واحد على النحو الاتي:

- ست سنوات ابتدائية.
- ثلاث سنوات اعدادي.
- ثلاث سنوات ثانوي.

٤. **المناهج الدراسية:** شكلت وزارة التربية والتعليم في هذه الفترة عدداً من اللجان المتخصصة لدراسة اوضاع المناهج بهدف الوصول الى صيغة مقبولة تعكس توجهات النظام الحاكم فيما يتصل بتطوير التربية والتعليم، وقد قدمت هذه اللجان نتائج ما توصلت إليه إلى اللقاء التربوي الموسع الذي عقد برئاسة وزير التربية والتعليم في الفترة من ١٢ - ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٨م، والذي خرج بعدد من النتائج كان اهمها الاتي:

أ. وضع منهاج يماني موحد للمرحلتين الابتدائية والإعدادية مع الاستفادة من الكتب التي يمكن الحصول عليها من البلدان العربية ريثما يتم اعداد الكتب المدرسية اليمنية اللازمة.

ب. تبني المناهج والكتب المصرية المقررة للمدارس الثانوية والمعاهد الثانوية المتخصصة والجلوس لامتحان الثانوية العامة التي ستعد وتصحح في مصر بعد القيام بالاتصالات اللازمة مع مصر لضمان نجاح هذه الخطوة.

ج. اعداد المطبوعات المحلية في بعض المواد ذات الخصوصية اليمنية مثل التاريخ اليمني والمجتمع اليمني والأدب اليمني.

ولم تطبق المناهج المحلية الا في العام الدراسي ١٩٧٠/٦٩م والتي سارت على وفق النظام الاتي:

- أ. أسندت مهام تحديد المناهج الدراسية الى ادارة المناهج بالوزارة.
- ب. لا تصبح المناهج التي يتم تحديدها من قبل ادارة المناهج بالوزارة سارية المفعول الا بعد اقرارها من قبل وزير التربية والتعليم.
- ج. يتم تعديل المناهج الدراسية عن طريق تشكيل لجان مختصة، وبعد انتهاء اللجان من وضع التعديلات المطلوبة تعرض هذه التعديلات على الوزير لاقرارها والتصديق عليها.

اما الكتاب المدرسي فيتم اختياره عن طريق التكليف وللوزير السلطة النهائية لتقرير الكتاب.

اتجاهات تطوير المناهج الدراسية:

بعد رحيل الاستعمار الانجليزي من جنوب اليمن تم تغيير المناهج الدراسية التي كانت قائمة في عهد الاحتلال الانجليزي كما تم توحيدها على مستوى الجمهورية وتم تعريب الدراسة في المرحلة الثانوية.

أما تطوير المناهج الدراسية فقد حدد المؤتمر التربوي الأول المنعقد في حبران (يونيو) ١٩٦٨م، اتجاهات تطوير المناهج وتوحيدها وحدد جهات الاختصاص في تطوير المناهج على النحو الآتي:

١. اللجنة الفنية العليا: وتتولى اقرار المناهج حسب التوصيات اليها من لجان المناهج المشكلة لهذا الغرض.

٢. لجان المناهج: وتتكون من رؤساء شعب المواد الدراسية في المدارس ممن تتوافر لديهم سعة الاطلاع والخبرة، ومهمتها تحديد المقررات الدراسية والكتب الدراسية.

٣. السكرتارية الفنية للتخطيط والمناهج: وتتولى طباعة المناهج والكتب المدرسية وإنزالها الى المدارس من خلال الادارات التعليمية.

٤. مكتب التوجيه الفني: ويتولى تقديم التقارير عن الصعوبات التي تواجه تطبيق المناهج والمقترحات لحلها، وذلك لعرضها على السكرتارية الفنية للتخطيط والمناهج.

٥. معاهد التربية للمعلمين: وتتولى تجريب المناهج في مدارس نموذجية ملحقة بها.

وقد عمل النظام الحاكم في هذه الفترة على استغلال المناهج الدارسية لخدمة اهدافه الفكرية والسياسية فتبنى عقد اجتماع موسع بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٧م في مكتب رئيس الوزراء حضره الامين العام للتنظيم السياسي الحاكم (الجهة القومية) ورئيس مجلس الرئاسة، ورئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والتعليم، وعدد من العناصر التربوية والسياسية وممثلون عن الاتحاد الوطني العام لطلبة اليمن والنقابة العامة للمعلمين واسفر هذا الاجتماع عن تشكيل لجنة عليا للمناهج تشرف على لجان المناهج.

٥. الإدارة التعليمية: بعد رحيل الاستعمار الانجليزي عن جنوب اليمن في ٣٠ تشرين ثاني ١٩٦٧م تولت قيادة الجبهة القومية حكم جنوب اليمن واعلنت قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، واصبحت وزارة التربية والتعليم في اول حكومة شكلتها الجبهة القومية بعد رحيل الاستعمار مسؤولة عن التعليم في جنوب اليمن، وعملت على إعفاء بعض القيادات التربوية فيما كان يسمى بإتحاد الجنوب العربي من مناصبها واحالتها على المعاش. (١٩)

نمط الادارة التعليمية:

اتخذت الادارة التعليمية في جنوب اليمن بعد رحيل الاستعمار المباشر الانجليزي النمط المركزي في تسيير العملية التعليمية والتربوية.

العوامل والظروف التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم في جنوب اليمن

خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م

يمكن تناول العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشت في وسطها اوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م على النحو الآتي:

أولاً: العوامل السياسية:

شهد جنوب اليمن منذ بداية عام ١٩٧٢م تحولات سياسية افصح النظام الحاكم في هذه المحافظات من خلالها عن هويته الأيدلوجية وارتباطه الكامل بالاتحاد السوفيتي وولائه المطلق له، لكن هذه التحولات لم تخل من الصراع بين قيادات النظام الحاكم وقد اعتبر التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية هذا الصراع امراً ضرورياً. (٢٠)

وإذا كان المؤتمر الرابع للتنظيم السياسي الحاكم (الجبهة القومية) عام ١٩٦٩م قد دفع بالجناح الماركسي في الجبهة القومية للسيطرة على التنظيم السياسي للجبهة القومية ومن ثم السيطرة على مقاليد الحكم، فإن المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي للجبهة القومية قد عمل النظام الحاكم من خلاله على احكام السيطرة على المجتمع من خلال اصداره الكثير من القرارات والقوانين المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية والتربوية والاجتماعية، وتحت راية الاشتراكية خاض الحزب الحاكم في جنوب اليمن حرباً ضروساً ضد شعب اعزل فارهب واغتال وشرذ كل معارضيه بل وصفى جسدياً بعض قياداته. (٢١)

ولم يتوقف اعلان الحرب من قبل النظام الحاكم في عدن على ابناء جنوب اليمن فحسب وانما تجاوزها الى اعلان الحرب على ابناء شمال اليمن ونظامها الحاكم من خلال اعمال التخريب الذي خطط لها وقام بتمويلها واشرف على تنفيذها. ومن خلال الحشود العسكرية في ايلول سنة ١٩٧٢م على المناطق الشمالية اسفرت عن نشوب صدام عسكري بين جيشي شطري اليمن في نهاية شهر ايلول وبداية شهر تشرين الثاني سنة ١٩٧٢م. ولكن تم احتواء هذه الحرب بعد جلوس رئيسي شطري الوطن اليمني في القاهرة للتفاوض والذي توج بتوقيع اتفاقية القاهرة في ٢٨/١٠/١٩٧٢م والتي تضمنت العديد من القضايا كان من بينها تشكيل لجان فنية مشتركة من الجانبين لتوحيد الانظمة والتشريعات القائمة في شطري الوطن اليمني ثم تلتها اتفاقية طرابلس الغرب الموقعة في ٢٩ تشرين ثاني سنة ١٩٧٢م. (٢٢)

لكن ذلك لم يعجل باعادة الوحدة بين شطري الوطن اليمني وفي الوقت نفسه لم تضع نهاية للصراع بين النظامين الحاكمين في شطري الوطن اليمني حيث عمل النظام الحاكم في عدن على

اعادة اعمال التخريب في المناطق الشمالية وتم تدشين ذلك بتدبير حادث اغتيال رئيس النظام الحاكم في الشمال احمد حسين الغشمي بواسطة حقيبة ملغومة والذي تم بتخطيط وتنفيذ النظام الحاكم في عدن في حزيران ١٩٧٨م. مما ادى الى توتر الوضع بين النظامين الحاكمين في الوطن اليمني اسفر عن نشوب حرب بين شطري الوطن اليمني في مطلع عام ١٩٧٩م سارعت دولة الكويت لايقافه واستطاعت ان تقنع رئيسي النظامين الحاكمين في الوطن اليمني بالجلوس على طاولة المفاوضات في الكويت.

وان كان جلوس رئيسي شطري اليمن في الكويت قد تمخض عنه ايقاف نار الحرب بين جيشي الوطن اليمني لكن لم يتمخض عنه وضع حد لاعمال التخريب المسلح التي كان يقوم بها النظام الحاكم في عدن في المناطق الشمالية فقد ظلت قائمة حتى نهاية النصف الاول من عقد الثمانينات.

وفي الوقت الذي كان فيه الاتجاه الاشتراكي المهيم على شؤون الحكم في عدن في صراع مع النظام الحاكم في الشمال كان يخوض صراعاً آخر ضد الذين اطلق عليهم في حينه باليسار الانتهازي في الحزب الحاكم، فبعد تنفيذه لاغتيال احمد الغشمي رئيس اليمن الشمالي في ذلك الحين عاد لينفذ حكم الاعداء في سالم ربيع علي رئيس اليمن الجنوبي انذاك وانصاره.

وقد ادت هذه الاحداث الى اعلان العناصر المهيمنة على الحزب الحاكم (التنظيم السياسي الموحد -الجبهة القومية- عن قيام الحزب الاشتراكي كبديل للتنظيم السياسي الموحد -الجبهة القومية- في تشرين اول ١٩٧٨م. لكن ذلك لم يضع حداً للصراع في صفوف الحزب فبعد عامين من قيام الحزب الاشتراكي اليمني تم عقد مؤتمر استثنائي للحزب في تشرين اول ١٩٨٠م اسفر عن اقضاء عبدالفتاح اسماعيل من منصب الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ليحل محله علي ناصر محمد، ولم يقف الصراع داخل الحزب عند هذا الحد بل ازداد ضراوة وكان ابرز هذا الصراع الذي حدث في الثالث عشر من كانون ثاني (يناير) عام ١٩٨٦م الذي كان له أثر بالغ في حاضر ومستقبل الحزب.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

عمل النظام الاشتراكي الحاكم في عدن على هدم البنية الاقتصادية التي كانت قائمة عشية رحيل الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن، وتم على اثرها اقامة نظام اقتصادي قائم على الفلسفة الاشتراكية الماركسية اللينينية والذي تشكل على النحو الاتي^(٢٣):

١. ملكية الدولة لوسائل الانتاج: وتضم الملكية الموروثة عن الاحتلال البريطاني والملكيات المؤممة والمصادرة من القطاعات المختلفة، والمشاريع والمرافق الانتاجية الممولة من ميزانية الدولة.

٢. ملكية التعاونيات: وتعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، وعلى العمل الجماعي لاجزاء التعاونيات وهي ذات طبيعة وتوجه اشتراكيين.

٣. القطاع المختلط: ويتألف من المؤسسات التي تشترك فيه كل من الدولة والقطاع الخاص، ويخضع هذا القطاع لهيمنة وقوانين الدولة.

ولم يؤد تبني النظام الحاكم في جنوب اليمن للمنهج الاشتراكي إلى تحقيق الوعد العظيم بالنعيم والرخاء وإنما قاد إلى استمرار تخلف المجال الاقتصادي الموروث من عهد الاستعمار البريطاني^(٢٤). فقد شهدت الخطط التنموية اخفاقاً في تحقيق مهامها، وقد أرجع تقرير اللجنة المركزية المقدم إلى المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني هذا الاخفاق إلى القدرات الذاتية المحدودة علمياً وعملياً حيث قال: (بالرغم من الاعتماد التخطيطي والبرمجة إلا إن الفشل في انجاز المهام يعود إلى القدرات الذاتية المحدودة علمياً وعملياً).^(٢٥)

ولم يتوقف إخفاق المجال الاقتصادي وفشله في جنوب اليمن القائم على النهج الاشتراكي على تنفيذ الخطط التنموية فحسب وإنما شمل هذا الاخفاق غالبية المؤسسات الصناعية حيث عانت من ضعف استغلال الطاقات، ومن ارتفاع تكلفة الانتاج وتدني الجودة ومن صعوبات التسويق ومنافسة المنتجات المستوردة، ومن وجود العمالة الفائضة وخاصة الادارية منها، وانخفاض نسبة الانتاج في اجماليه العام من ١٧,٣% عام ١٩٨٢م إلى ٩,٩% عام ١٩٨٥م، وعلى الرغم من الاهتمام بالزراعة، لكن مردودها كان ضعيفاً لأسباب تتعلق بالسياسات الخاطئة، وسوء الادارة والتخريب والنهب الذي تعرضت له مؤسسات القطاع الزراعي.^(٢٦)

وما حدث في القطاع الزراعي حدث أيضاً في قطاعات اقتصادية اخرى، مثل القطاع السمكي وقطاع الانشاءات وقطاع النقل والمواصلات وبناء المساكن وقضايا التسكين.^(٢٧)

وقد اكتشف النظام الحاكم خطأ نهجه الاقتصادي على الطريقة الاشتراكية في النصف الأخير من عقد الثمانينات وبالتحديد في بداية النصف الأخير من عام ١٩٨٦م حيث اقر المكتب السياسي للحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي) اسساً للإصلاح الاقتصادي انصبت حول تصحيح السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تم وضعها في ضوء النهج الاشتراكي والتي كان من بينها الاتي^(٢٨):

١. مراجعة اوضاع التعاونيات الزراعية والسمكية.

٢. الاهتمام بالانتاج الفردي وتقديم الدعم والتشجيع له.
٣. تشجيع الرأسمال الوطني في المجالات الانتاجية.
٤. تقديم التسهيلات اللازمة للمغتربين اليمنيين... مما يشجعهم على تحويل مدخراتهم الى البلاد للاسهام في التنمية.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية:

شهدت المقومات الاجتماعية للمجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية والعلاقات الاجتماعية في هذه المرحلة الى محاولة تقويض واستئصال فقد عمل النظام الحاكم في المحافظات الجنوبية والشرقية في هذه الفترة على استئصال كافة الثقافات الاجتماعية للمجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية، واستبدل بها قيماً فكرية واجتماعية وأخلاقية إشتراكية ماركسية لينينية من خلال الدعاية والتحريض للفكر الإشتراكي ومحاربة الفكر الذي ينتمي اليه المجتمع في المحافظات الجنوبية والشرقية بوسائل التربية والتعليم والثقافة والإعلام التي احتكرها النظام الحاكم لنفسه والمتمثلة في الآتي^(٢٩):

١. وضع منهج دراسي يستند الى أسس إشتراكية ماركسية لينينية يهدف الى إيجاد جيل قادر على التخلص من كافة الثقافات التي ينتمي اليها المجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية والتي لا تتفق مع الثقافة الماركسية اللينينية من أجل ذلك تم إجبار الطلبة في المدارس الثانوية والمعاهد المهنية والفنية ودور المعلمين وكليات الجامعة على دراسة الماركسية اللينينية^(٣٠):
٢. إنشاء مدارس خاصة للعلوم الإشتراكية كانت مهمتها غرس أفكار الإشتراكية في أذهان الكوادر الحزبية والنقابية والسكانية.
٣. إرسال البعثات التعليمية للدول الإشتراكية.
٤. إنشاء المراكز الثقافية والمكتبات العامة المدرسية وتزويدها بكتب الإشتراكية ومؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وغيرهم من الكتاب الشيوعيين بصفة عامة والشيوعيين العرب بصفة خاصة.
٥. توسيع البرامج الإذاعية والتلفزيونية واستغلال الصحافة لنشر وتعميم أفكار ومبادئ الإشتراكية.

وقد أدرك النظام الإشتراكي الماركسي الحاكم أن العقبة الكأداء التي تقف أمام تحقيق هدفه المتمثل في هدم هذه المقومات الاجتماعية تتمثل في العقيدة الراسخة في أعماق أبناء المحافظات

الجنوبية والشرقية فقد استهدفها بشتى الأساليب ومنعت الكتب الإسلامية ذات الطابع الفكري من دخول المناطق الجنوبية والشرقية واستبعد المصحف الشريف من المدارس.

والى جانب ذلك عمل النظام الماركسي الحاكم في عدن على تحطيم العلاقات الاجتماعية لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية التي لها صلة بالثقافة الإسلامية، وفي المقابل عمل على إيجاد علاقات اجتماعية قائمة على الفلسفة والثقافة الاشتراكية من خلال تقسيم المجتمع إلى طبقات برجوازية وأخرى كادحة، ولم يتوقف هدم وإستئصال المقومات والعلاقات الإجتماعية للمجتمع اليمني في المحافظات الجنوبية والشرقية عند أساليب الإرهاب والعنف فحسب وإنما تجاوز ذلك الى محاولة الاستبدال بها مقومات وعلاقات إجتماعية إشتراكية من خلال سن التشريعات القائمة على الأفكار الإشتراكية المخالفة للأفكار الإسلامية التي يدين بها المجتمع اليمني والتي كان من بينها الآتي^(٣١):

١. قانون الأحوال المدنية.

٢. قانون العقوبات رقم (٣) لعام ١٩٧٦م.

٣. قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤م.

إضافة الي المواد التي تضمنها الدستور والتي أقرت من مجلس الشعب الأعلى في

١٩٧٨/١٠/٣١م.

أوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة من ١٩٧٢ م - ١٩٩٠ م

سيتم تناول أوضاع التعليم في جنوب اليمن من الفترة ١٩٧٢ حتى ١٩٩٠ على النحو

الآتي:

أولاً: الفلسفة التربوية:

تم اشتقاق الفلسفة التربوية في الفترة من (٧٢ - ١٩٩٠م) من الرؤية الاشتراكية، حيث حدد الدستور على استناد التعليم على النظرية الاشتراكية وجاءت المادتان (٢٤) و (٤٠) في دستور عام ١٩٧٨م مطورتين للمادتين (٢٧) و (٣٧) من دستور عام ١٩٧٠م حول قيام الفلسفة التربوية على النظرية الاشتراكية. (٣٢)

وفي ضوء ذلك صدر قانون التعليم رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢م وهو أول قانون للتعليم يصدر بعد رحيل الاستعمار البريطاني والذي حدد الأهداف العامة للتعليم والتي منها الآتي:

١. إعداد الجيل الصاعد المتحلي بالصفات اللازمة لبناء الاشتراكية على أساس مبادئ الاشتراكية.

٢. الرغبة في بذل قصارى الجهود لتحقيق الأهداف التقدمية.

٣. العمل على توطيد العلاقات بالشعوب العربية التقدمية وبالذول الاشتراكية والدول التقدمية.

٤. تأييد التقدم الثوري في المجتمع ودعمه بكل ما أتى من قوة وعزم.

وبذلك دخلت جنوب اليمن من اليمن وبصورة فعلية عهد الاستعمار الاشتراكي السوفيتي بعد أقل من ست سنوات من رحيل الاستعمار البريطاني المباشر، وتم فرض فلسفة للتعليم على وفق رؤية الاستعمار الاشتراكي السوفيتي تختلف جملة وتفصيلاً عن فلسفة المجتمع اليمني وثقافته.

وفي عام ١٩٨٨م أعد قانون باسم قانون النظام التعليمي الموحد بناء على قرار مجلس الشعب الأعلى رقم (١٢١) ولم تخرج أهدافه عن قانون ١٩٧٢م رقم (٢٦)، والتي من أهمها بناء الشخصية المتطورة في جميع الجوانب على أسس النظرية الاشتراكية.

ثانياً: السياسة التعليمية:

كانت السياسة التعليمية القائمة في هذه الفترة (٧٢ - ١٩٩٠م) منبثقة من سياسة التنظيم السياسي الحاكم في المحافظات الجنوبية والشرقية والمتمثلة في برامجه السياسية المقررة من قبل المؤتمرات العامة للتنظيم.

وقد أستهدفت هذه السياسة ثقافة المجتمع اليمني المسلم في جنوب اليمن واستبدال بها ثقافة ماركسية لينينية، وذلك من خلال وضع منهج قائم على النظرية الإشتراكية وهذا ما أفصح عنه برنامج الحزب الإشتراكي الحاكم عند حديثه عن السياسة التعليمية في برنامج الحزب المقر في المؤتمر الأول العام للحزب حيث استهل عبارته عن السياسة التعليمية قائلاً: "إن نشاط الجماهير الكادحة الواعي والمبرمج في كافة ميادين الحياة الاجتماعية سيمكن بالضرورة من التغلب على المعتقدات البالية التي مازالت تؤثر في حياة الناس بحيث يعطون في المطاف الأخير الولاء تدريجياً لنظام الدولة ويلتزمون بإخلاص لقوانين وتشريعات سلطة الدولة والحزب. والحزب والدولة ستضعان حداً حاسماً لأية محاولات ترتدي أقنعة المعتقدات الدينية وتجند نفسها باسم الدين لاغراض سياسة مشوهه ضد أهداف النظام الجديد.....".

وفي ضوء هذه السياسة المعلنة تم اختيار واعداد المعلم والقيادات الترب ويه والإدارية، وتم كذلك وضع المنهج المدرسي والنشاط المدرسي بأنواعه المختلفة.

ثالثاً: المناهج الدراسية:

وضعت في عام ١٩٧٢م، اول خطة لتغيير المناهج وتأليف الكتب المدرسية وفقاً لبرنامج التنظيم السياسي الحاكم وقرار المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي -الجهة القومية- الذي نص على (إعادة النظر في البرامج التعليمية الحالية واعداد منهاج تقدمي يساعد على تربيته الاجيال تربيته ايدولوجيه...).

وكانت هذه الفترة قد شهدت صدور قانون التعليم رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢م الذي تم وضعه في ضوء الرؤية الإشتراكية الماركسية اللينينية والذي حدد أسس المناهج والكتب والمرشد الدراسية في ضوء هذه الرؤية والذي كان من بينها الآتي:

١. أن تكون المناهج فبجديده الوسيلة الأكثر أهمية، أي بمثابة برنامج عمل من أجل تطبيق القانون (اي قانون التعليم) رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢م بصورة شاملة.
٢. لتحقيق مستويات متماثلة في التربية، وتعريف المدرسين بمدى مايمكن أن يسهم به كل موضوع على حده في تطوير شخصيات تقدميه وينبغي أن لا تكون المناهج مجرد تجميع لمواضيع الدروس ويتوجب أن تحتوي على توضيحات حول الأهداف والمعارف والقدرات والجوانب الايدولوجية... الخ.

وقد ركزت خطة تغيير المناهج في البداية على تغيير مناهج المواد الإنسانية وكان التغيير الشامل قد حدث في عام ١٩٧٥م، الذي تمخض عن قرارات المؤتمر التربوي الأول لعام ١٩٧٥م المتعلقة بوثيقة المناهج المقدمة للمؤتمر.

وقد حددت وثيقة المناهج هذه الأسس العامة للمناهج والتي من بينها الآتي:

١. أن توضع المناهج على وفق المنظور الاشتراكي.
٢. أن تستند المناهج عند وضعها على مجاء في الوثائق السياسية والتشريعية والتربوية الخاصة بالتربية والتعليم.
٣. أن تكون المناهج محور التخطيط وإدارة التعليم في المدرسة.
٤. أن تتضمن المناهج توضيحات حول الأهداف والمعارف والقدرات والجوانب الأيديولوجية.
٥. أن تكون المناهج موجهاً حقيقياً للمدرسين من حيث أهداف التدريس والتعليم.

رابعاً: السلم التعليمي:

شهدت الفترة (٧٢ - ١٩٩٠م) انعقاد المؤتمر التربوي الأول والذي أسفر عنه العديد من القرارات كان أبرزها استبدال السلم التعليمي (٦:٣:٣) بسلم تعليمي جديد والبدء في بناء المدرسة الموحدة. للتعليم الاساسي الالزامي لمدة ثمان سنوات من الصفوف (١ - ٨) مع تحديد مدة التعليم الثانوي ثلاث سنوات الى أربع سنوات من (٩ - ١٢) الى جانب التنوع فيما بعد المرحلة الموحدة والثانوية. هذا الى جانب تغيير السلم التعليمي تم استحداث رياض الاطفال.

خامساً: الإدارة التعليمية:

أ. المستوى المركزي:

نص قانون التعليم رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٢م على إعادة تنظيم الإدارة التعليمية على المستويين المركزي والمحلي لتتناسب مع الرؤية الاشتراكية وذلك على النحو الآتي:

١. الوزير: يعد الوزير المسؤول الأول عن توجيه العمل داخل الوزارة وتنفيذ السياسة التعليمية وفقاً لبرنامج التنظيم السياسي الحاكم (آنذاك والمستمدة من الرؤية الاشتراكية) ووثائق وقوانين الدولة ودستورها ويرتبط بالوزير مباشرة الإدارات والاقسام الاتية:
- مكتب الوزير، وإدارة البعثات والاعلام والنشر وتطوير الكادر.
- ومكتب المستشار الفني والتخطيط والعلاقات الدولية والثنائية وإدارة المناهج.

٢. الوكيل: وينوب الوزير في حالة غيابه ويرأس الجهاز الإداري والفني في الوزارة فيما عدا الدوائر والأقسام التابعة مباشرة للوزير، ويتولى الوكيل الإشراف المباشر على الإدارات الآتية:

- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- مكتب التوجيه الفني والإداري.
- إدارة الامتحانات.
- إدارة محو الأمية.

ومنذ عام ١٩٧٥م وبالتحديد بعد انعقاد المؤتمر التربوي الأول شهد نظام الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية تغيير ليتفق مع التغيير الذي شهده نظام وهيكلية التعليم وخاصة السلم التعليمي، وقد أصبح الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية نتيجة لذلك كما يلي:

أولاً: الوزير: ويتبعه الآتي:

١. اللجنة السياسية العليا.
٢. الدائرة السياسية.
٣. مركز البحوث التربوي.
٤. مكتب الوزير.
٥. الدائرة القانونية.
٦. مكتب شئون الجامعة.
٧. الإدارة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ثانياً: الوكيل ويتبعه الآتي:

١. البعثات الخارجية والملحقيات الثقافية.
 ٢. إدارة سياسة الكادر.
 ٣. الإدارة العامة للتربية والتعليم.
- إدارة التعليم الثانوي.
 - إدارة إدارة بمدرسه الموحدة.
 - إدارة التعليم الفني والمهني.
 - إدارة الامتحانات.
 - إدارة أصوله المدرسية.
 - إدارة التربية والتعليم في المحافظات.
 - إدارة التوجيه الفني.

٤. الادارة العامة للتخطيط والاحصاء.

٥. الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية.

ومع نهاية عقد السبعينات شهد هيكل وزارة التربية والتعليم بعض التعديلات، حيث استبدل منصب وكيل الوزارة بمنصب نائب وزير، واعتبر المديرون العامون الذين يقعون تحت إشراف نائب الوزير مساعدين نائب الوزير، كما ألغى في هذا التعديل التوجيه الفني المركزي وإدارات المراحل التعليمية، واستعيض عنها بدائرة المواد الدراسية.

ب. المستوى المحلي:

الإدارة التعليمية على المستوى المحلي (إدارة التربية والتعليم في المحافظات يرأسها مدير التربية والتعليم بالمحافظة ويعاونه في كل مديريه بالمحافظة مشرف تعليم يمثل في كل مركز إداري مساعد مشرف تعليم.

ويتكون الهيكل التنظيمي للإدارة التعليمية المستوى المحلي من الآتي:

١. مدير التربية والتعليم بالمحافظة.

٢. مساعد المدير للشؤون الفنية.

٣. مساعد المدير للشؤون المالية والإدارية.

٤. مساعد المدير لشؤون التخطيط.

٥. مساعد المدير لشؤون محو الأمية.

٦. النائب السياسي.

ج. الإدارة التعليمية على المستوى الإجمالي (الإدارة المدرسية):

شهدت الإدارة التعليمية على المستوى الإجمالي (الإدارة المدرسية) في الفترة (٧٢-١٩٩٠م) صدور اللائحة التنظيمية. المنظمة للعمل داخل المدرسة والمحددة للعلاقات بين جميع أطراف العملية التعليمية والتربوية داخل المدرسة بموجب القرار الوزاري رقم (١٧) لسنة ١٩٧٣م وقد شهدت هذه اللائحة كغيرها من جوانب النظام التعليمي تعديلات تحت هيمنة الحزب السياسي الوحيد يسوس البلاد والعباد على أساس النظرية الاشتراكية.

نتائج البحث..

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: النتائج المتعلقة بالعوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م.

يمكن ايجاز نتائج البحث المتعلقة بالعوامل والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م في الاتي:

١. ورث جنوب اليمن بعد الاستقلال عام ١٩٦٧م من الاستعمار البريطاني وضعاً اقتصادياً سيئاً، كان له تأثير على اوضاع التعليم حيث واجهت نقصاً حاداً في الامكانات المادية والبشرية ولم يشهد الوضع الاقتصادي بعد رحيل الاستعمار الازدهار والرخاء لأخفاق خطط التنمية في تحقيق مهامهم ومعاناة المؤسسات الصناعية من ضعف استغلال الطاقات ومن ارتفاع تكلفة الانتاج، وتدني الجودة ومن صعوبة التسويق ومنافسة المنتجات المستوردة ومن وجود الاعمال الفائضة وخاصة الادارية منها وانخفاض نسبة الانتاج.

٢. شهد جنوب اليمن بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧م وضعاً سياسياً غير مستقر بفعل عدم تجانس النظام الحاكم، فقد ضمت الجبهة القومية التي تسلمت الحكم بجنوب اليمن بعد الاستقلال لفيماً من القوميين والاشتراكيين، حيث دخل الاتجاه الاشتراكي في صراع مع الاتجاه القومي، وقد بلغ هذا الصراع ذروته في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٦٩م، والذي اسفر عن سيطرة الاتجاه الاشتراكي على الجبهة القومية (التنظيم السياسي الحاكم) وعلى الدولة.

٣. شهدت لاوزاع الاجتماعية السائدة في المجتمع بجنوب اليمن خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م النيل منها والتقليل من اهميتها وتهئية المجتمع لتقبل اوضاعاً اجتماعية مغايرة للمجتمع تتفق مع توجيهات النظام الحاكم الاشتراكي.

ثانياً: النتائج المتعلقة باوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م. يمكن ايجاز النتائج المتعلقة باوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال فترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م في الاتي:

١. كانت الفلسفة التربوية خلال الفترة ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م ترمي إلى تجاوز عهد مابعد الاستعمار البريطاني وتهئية الوضع التعليمي لفلسفة تربوية قائمة على الرؤية الاشتراكية.

٢. كان الوضع التعليمي في جنوب اليمن عشية رحيل الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧م ممزقاً يشوبه بعض التباين، وعندما تم تشكيل اول حكومه بعد رحيل الاستعمار البريطاني تم رسم سياسة تعليمية استهدفت جاوز هذا الوضع وتحديد معالم السياسة التعليمية لفترة مابعد رحيل الاستعمار البريطاني.

٣. شهدت المناهج الدراسية التي كانت قائمة في عهد الاحتلال إلى تغيير وتوحيد، وتعريب وتحديد جهات تطويرها وتسخيرها لخدمة أهداف النظام الحاكم الفكرية والسياسية وشكّلة لهذا الغرض لجنة عليا تشرف على لجان المناهج.

٤. أتخذت الإدارة التعليمية في جنوب اليمن بعد رحيل الاستعمار البريطاني النمط المركزي في تسيير العملية التعليمية والتربوية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالعوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م.

يمكن ايجاز النتائج المتعلقة بالعوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م في الآتي:

١. شهدت بداية هذه الفترة تحولات سياسية افصح النظام الحاكم في جنوب اليمن من خلالها عن هويته الايدلوجيه وارتباطه الكامل بالاتحاد السوفيتي وولائه المطلق له، لكن هذه التحولات لم تخل من الصراع بين قيادات النظام الحاكم على السلطة، وكان ابرز هذا الصراع الذي حدث في الثالث عشر من كانون ثاني (يناير) ١٩٨٦م، الذي كان له اثر بالغ في حاضر ومستقبل النظام الحاكم في جنوب اليمن.

٢. شهد الوضع الاقتصادي هدم لبنيته التي كانت قائمة عشية رحيل الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، وتم على اثرها اقامة نظام اقتصادي قائم على الفلسفة الاشتراكية، إلا ان ذلك لم يؤد إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، وانما قاد إلى استمرار تخلف المجال الاقتصادي الموروث من عهد الاستعمار البريطاني.

٣. شهد بداية النصف الثاني من عام ١٩٨٦م مراجعة السياسات التي ادت إلى اخفاق المجال الاقتصادي، فقد اقر المكتب السياسي للحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي) اسس للإصلاح الاقتصادي انصبت حول تصحيح السياسات الاقتصادية التي تم وضعها في ضوء النهج الاشتراكي.

٤. شهدت المقومات الاجتماعية للمجتمع اليمني في جنوب اليمن والعلاقات الاجتماعية محاولة تفويض واستئصال واستبدال بها قيماً فكرية واجتماعية واخلاقية اشتراكية من خلال الدعاية والتحريض للفكر الاشتراكي ومحاربته للفكر الذي ينتمي اليه المجتمع اليمني في جنوب اليمن بوسائل التربية والتعليم والاعلام والثقافة التي احتكرها النظام لنفسه ومن خلال سن التشريعات القائمة على الافكار الاشتراكية المتعلقة بالاحوال المدنية وغيرها.

رابعاً: النتائج المتعلقة باوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٧٢م وحتى ١٩٩٠م.
يمكن ايجاز النتائج المتعلقة باوضاع التعليم في جنوب اليمن خلال الفترة ١٩٧٢م حتى ١٩٩٠م في الاتي:

١. تم اشتقاق الفلسفة التربوية للفترة ١٩٧٢م حتى ١٩٩٠م من الرؤية الاشتراكية، حيث حدد الدستور على استناد التعليم على النظرية الاشتراكية وجاءت المادتان ٢٤، ٤٠ في دستور ١٩٧٨م مطورتين للمادتين ٢٧، ٣٧ من دستور عام ١٩٩٠م حول قيام الفلسفة التربوية على النظرية الاشتراكية، وفي ضوء ذلك صدر قانون التعليم رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢م.
٢. استهدفت السياسة التعليمية في الفترة ١٩٧٢م حتى ١٩٩٠م تقويض ثقافة المجتمع في جنوب اليمن واستبدال بها ثقافة اشتراكية، وذلك من خلال وضع المنهج الدراسي القائم على النظرية الاشتراكية والنشاط المدرسي واختيار واعداد المعلم والقيادات التربوية والإدارية.
٣. شهدت الفترة ١٩٧٢م حتى ١٩٩٠م استبدال السلم التعليمي (٦ : ٣ : ٣) بسلم تعليمي جديد والبدء ببناء المدرسة الموحدة لمدة ثمان سنوات (١ - ٨)، مع تحديد مدة التعليم الثانوي ثلاث سنوات الى اربع سنوات من (٩ - ١٢)، إلى جانب التنوع فيما بعد المرحلة الموحدة والثانوية.
٤. شهدت الإدارة التعليمية في الفترة ١٩٧٢م حتى ١٩٩٠م إعادة تنظيم على المستويين المركزي والمحلي لتناسب مع الرؤية الاشتراكية والسلم التعليمي الجديد.

المقترحات..

١. إجراء دراسة مماثلة للتعليم الجامعي.
٢. إجراء دراسة مماثلة في الفترة التي تلت توحيد اليمن وحتى الآن.

الهوامش..

١. سعيد اسماعيل علي: تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٣
٢. -----: جدلية العلاقة بين تطوير التعليم الصناعي وتطوير المجتمع المصري، دراسة تاريخية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للتطبيقين، تطوير التعليم الصناعي ١٩٨٥م، ص ١.
٣. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي لليمن - مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء، ١٩٩٤م، ص ٢٩٨

٤. محمد منير مرسى: البحث التربوي - جامعة قطر - مركز البحوث التربوية، الدوحة، مجلد ١، ١٩٨٢م، ص ١٣٢.
٥. محمد الهادي العفيفي: الأصول الفلسفية في التربية، الطبعة الأولى، الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٥٠.
٦. المرجع نفسه - ص ٥٥.
٧. علي السلمي: تحليل النظم السلوكية - مكتبة غريب - القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٢.
٨. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق، ج ١، ص ٢٩٨.
٩. المرجع نفسه، ج ١ ص ٢٩٨.
١٠. جمهورية اليمن الجنوبي (سابقاً)، وزارة التربية والتعليم - التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم عن العام الدراسي ١٩٧١/٧٠م الصادر في ١٢ (اب) اغسطس ١٩٧١م، عدن، ص ٨.
١١. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ٤٨.
١٢. نقلاً عن عبدالرحمن البيضاني: لهذا نرفض الماركسية - المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٣٧.
١٣. نفس المرجع، ص ٣٧.
١٤. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ٢٩٥.
١٥. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ص ٢٩٥.
١٦. نفس المرجع، ص ٢٩٥.
١٧. عبدالرحمن البيضاني: لهذا نرفض الماركسية - مرجع سابق - ص ٢٥٨.
١٨. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ١، ص ٣٠٣.
١٩. المرجع السابق، ج ١، ص ٤٢٩.
٢٠. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ٨.
٢١. المرجع السابق، ج ٢، ص ٨، ١٠.
٢٢. عبدالرحمن البيضاني: لهذا نرفض الماركسية - مرجع سابق، ص ٢٦١.
٢٣. عبد الرحمن أحمد غانم: دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للزراعة في جنوب اليمن - رسالة ماجستير في العلوم الزراعية (غير منشورة) كلية الزراعة - جامعة القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٣٠.

٢٤. المرجع السابق، ص ٣٠.
٢٥. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ٢٤.
٢٦. المرجع نفسه، ص ١٧٤.
٢٧. المرجع نفسه، ص ١٧٤.
٢٨. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ١٧٦.
٢٩. المرجع نفسه، ج ١، ص ١٤.
٣٠. نفس المرجع، ص ١٤، ١٥.
٣١. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مرجع سابق - ج ٢، ص ١٧، ١٨.
٣٢. علي هود باعباد: التعريف في الجمهورية اليمنية - الطبعة السادسة - دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٩٩٤ م، ص ٤١٧، ٤١٨، كرامة مبارك سليمان التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن مرجع سابق ج ٢، ص ٢٥، ٢٦، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ١٠٩، ١١١، ١١٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٥٩، ٢٦٠، محمد هاشم الشهاري: هموم التجديد التربوي في الوطن العربي ومجالاته - مصدر سابق ص ٩٥، ٩٤، ٩٣، حسين البرادعي: واقع معلومات القوى العاملة والتشغيل في اليمن الجنوبي - ألة كاتبة، القاهرة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ م، ص ٩١، مجيد علي غانم الإدارة التربوية في اليمن الديمقراطي، التربية الجديدة، العدد (٣، ٤) السنة الخامسة عشر (سبتمبر - ديسمبر) ١٩٨٩، مارس ١٩٩٠، مركز البحوث التربوية - عدن - ١٩٩٠ ص ٣٨.

المراجع..

١. حسين البرادعي: واقع معلومات القوى العاملة والتشغيل في اليمن الجنوبي - ألة كاتبة، القاهرة، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ م.
٢. عبد الرحمن أحمد غانم: دراسة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للزراعة في جنوب اليمن - رسالة ماجستير في العلوم الزراعية (غير منشورة) كلية الزراعة، جامعة القاهرة ١٩٨٠ م.
٣. عبد الرحمن البيضاني: لهذا نرفض الماركسية - المطبعة العالمية - القاهرة، ١٩٧٤ م.
٤. علي السلمي: تحليل النظم السلوكية - مكتبة غريب - القاهرة، بدون تاريخ.

٥. علي هود باعباد: التعليم في الجمهورية اليمنية - الطبعة السادسة - دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤
٦. سعيد اسماعيل علي: تاريخ التربية والتعليم في مصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٥م.
٧. -----: جدلية العلاقة بين تطور التعليم الصناعي وتطور المجتمع المصري دراسة تاريخية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للتطبيقين، تطوير التعليم الصناعي، ١٩٨٥م.
٨. شفاء عبد القادر بالفقية: إتجاهات المناهج في تجربة المدرسة الموحدة بين النظرية وواقع التطبيق - مجلة البحوث والدراسات التربوية، الأعداد ٧ - ١٠، السنة الثالثة - صنعاء، ١٩٩٤م.
٩. محمد الهادي عفيفي: الأصول الفلسفية للتربية - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة، ١٩٧٨م.
١٠. مجيد غانم: ظاهرة الغش في الامتحانات وسبل الحد منها - مجلة التربية الجديدة العدد الرابع - السنة التاسعة - مركز البحوث التربوية - عدن - آذار (مارس) ١٩٨٤م.
١١. محمد منير مرسي: البحث التربوي - جامعة قطر - مركز البحوث التربوية - الدوحة، مجلد ١، ١٩٨٢م.
١٢. محمد هاشم الشهاري: هموم التجديد في الوطن العربي - تقرير مقدم الى المهندس أحمد الأنسي وزير التربية والتعليم، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٨م.
١٣. كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن - مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء. ١٩٩٤م.